

Distr.: General  
8 May 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من المنظمة العالمية للأسرة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* المرفق الثاني من الوثيقة E/2014/1/Rev.1.

040614 030614 14-03895X (A)



## بيان

نحن، ٢٢٧ مشاركا من ٧٣ بلدا تمثل جميع القارات، مؤلفين من ممثلين عن الحكومات الوطنية والمحلية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والمحلية، والأكاديميين، والبرلمانيين، والقطاع الخاص، والأسر، المشاركين في قمة الأسرة العالمية+٩، وقد أنجزنا الخطة في ظل مناقشات تفاعلية ومثمرة للغاية مع الجميع في الجلسات العامة؛

وإذ نضع في اعتبارنا اقتراب الموعد النهائي المتفق عليه في عام ٢٠٠٠ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واعترافا منا بما لا يزال يلزم بذله من جهود لتحقيقها؛

وإذ نسلم بأن استكمال النجاح الذي حققته الأهداف الإنمائية للألفية يستلزم اتخاذ مزيد من الخطوات للمضي قدما بعد الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥؛

وإذ نحيط علما بالجهود العالمية الرامية إلى إجراء المشاورات والمناقشات بين الحكومات والمجتمع المدني ككل وعلى جميع الأصعدة بشأن كيفية وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تستطيع التصدي للتحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين، بُغية استكمال الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإذ نسلم بأن ثمة اثنين من أكبر التحديات التي يواجهها العالم، وهما كيفية القضاء على الفقر وكيفية تعزيز التنمية المستدامة من خلال وضع خطة جديدة يمكن أن ينخرط فيها جميع أصحاب المصلحة العازمين على تغيير مسار الأمور، ورفض مبدأ بقاء الأمور على ما هي عليه، ومواجهة التحديات، وتغيير طرق التفكير، وإيجاد سبل جديدة للعمل، وتمهيد السبل نحو إحداث تحولات في النماذج القائمة؛

وإذ نرحب بالنتائج الإيجابية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتقرير الأمين العام المعنون «حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥» وبتقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو ما تمخض عن رؤية وإطار لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التشديد دائما على أن الخطة الجديدة ينبغي أن تكون مرآة لشواغل الشعوب؛

وإذ نرحب برؤية التنمية المستدامة التي صيغت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بوصفها مفهوما شاملا يتناول الأبعاد الأربعة للمجتمع - وهي التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والثقافي، والاستدامة البيئية والحكم الرشيد، بما في ذلك السلام

والأمن - وإذ ندعم تلك الرؤية - مع التسليم بأن مسار التنمية المستدامة يستند إلى إطار عالمي للتعاون يستهدف تناول الأبعاد المذكورة أعلاه؛

وإذ نضع في اعتبارنا التوصيات والإعلانات الصادرة عن قمة الأسرة العالمية الأولى التي عُقدت في سانبا، الصين، في عام ٢٠٠٤، وقمة الأسرة العالمية+١ في أراكاجو، البرازيل، في عام ٢٠٠٥، وقمة الأسرة العالمية+٢ في عمّان في عام ٢٠٠٦، وقمة الأسرة العالمية+٣ في وارسو، في عام ٢٠٠٧، وقمة الأسرة العالمية+٤ في القاهرة، في عام ٢٠٠٨، وقمة الأسرة العالمية+٥ في اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠٠٩، وقمة الأسرة العالمية+٦ في باريس، في عام ٢٠١٠، وقمة الأسرة العالمية+٧ في أبو ظبي، في عام ٢٠١١، وقمة الأسرة العالمية+٨ في شلالات إيغواسو، البرازيل، في عام ٢٠١٢؛

وإذ نخطط علماً بنتائج الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام ١٩٩٤، والأعمال التحضيرية للذكرى العاشرة لهذه السنة والاحتفال بها في عام ٢٠٠٤، وأهمية الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين المقرر أن يجري في عام ٢٠١٤؛

وإذ نرحب بالنتائج والتوصيات الصادرة عن الجلسات العامة الخمس المعقودة في قمة الأسرة العالمية+٩ بشأن التحولات الخمسة الهادفة إلى التوصل إلى خطة للتنمية المستدامة تكون خطة استشرافية وملزمة ومتكاملة؛

قد اعتمدنا الإعلان التالي:

إن الحقبة الجديدة التي تنطلق بعد عام ٢٠١٥ تتطلب رؤية مبتكرة وإطاراً قادراً على الاستجابة، يدعمها التكامل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والسلام والإدارة البيئية الجيدة، وهو ما يجب أن يصبح مبدأنا التوجيهي ومعيار عملنا على الصعيد العالمي والمحلي، بما يستجيب لتطلعات البشر واحتياجاتهم على تنوعها.

إن الإجراءات التحويلية الخمسة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تدعمها شراكات متعددة الجهات صاحبة المصلحة من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، والسلطات المحلية، والبرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني، ومعاهد البحوث والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، وأفرقة المتطوعين والأسر، من أجل الحصول على الالتزامات واستصدار الإجراءات من مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، مع مراعاة أن نجاح هذه الشراكات إنما يعتمد على توزيع الأدوار والمسؤوليات والمساءلة الواضحة.

ومنى وضعت أهداف وغايات واضحة للخطة الجديدة، فيمكن أن تكون بمثابة قوة كبيرة للتغيير؛ إذ ينبغي أن يكون للخطة أثر قوي على التنمية المستدامة، وأن تنطوي

على رسالة ملزمة وسهلة الفهم، وأن تضم مؤشرات قابلة للقياس، وأن تكون قابلة للتنفيذ على نطاق واسع وأن تكون متأصلة في مطالب الناس ومراعية لكرامة الفرد.

الحرص على عدم إغفال أي أسرة

يلزم أيضا أن تعالج الخطة أسباب الفقر والاستبعاد وعدم المساواة، وأن تنصدي لشواغل الفئات الأشد ضعفا، وذلك بُغية التأكد من أن الدخل ونوع الجنس والأصل الإثني والإعاقة والموقع الجغرافي لن تظل في المستقبل هي المعايير التي على أساسها تتقرر حياة الناس أو موتهم، وتتحدد قدرة الأم على أن تضع وليدها بأمان، وقدرة الطفل على أن يتمتع في حياته بنفس الفرص المتاحة لغيره.

وإضافةً إلى ذلك، يجب أن تربط الخطة الأسر في المناطق الحضرية والريفية بالاقتصاد الحديث عن طريق البنية التحتية الجيدة كالطرق والكهرباء والري والاتصالات والفرص التجارية وخدمات الرعاية الصحية الجيدة والتعليم المتاح للجميع.

ويجب أن تنهي جميع أشكال التمييز؛ وتعزز المساواة بين الرجال والنساء، وبين الفتيات والفتيان؛ وأن ترسي قواعد واضحة بشأن المساواة في الحقوق في الميراث وحياسة الممتلكات والمؤسسات التجارية؛ وأن تكفل تحكّم المجتمع في الموارد البيئية؛ وأن تكفل السلامة الشخصية للأفراد؛ وأن تتيح للجميع الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية والسلام.

وفي ضوء ما سبق، نوصي بما يلي:

(أ) لا بد من القضاء على فقر الأسر ويجب أن تتمتع الأسر بنظم الحماية الاجتماعية الملائمة؛

(ب) ينبغي دمج قضايا الأسرة في أهداف التنمية المستدامة وما يرتبط بها من غايات؛

(ج) ينبغي أن يحصل جميع أفراد الأسرة على تعليم جيد وأن يستفيدوا من خدمات التعلم مدى الحياة ومن الرعاية الصحية الجيدة بأسعار في متناول أيديهم؛

(د) ينبغي تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، تحقيقا لأهداف من بينها منع جميع أشكال العنف والقضاء عليها.

وضع التنمية المستدامة في صلب خطة التنمية الجديدة

من خلال تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للاقتصادات، يمكن للحكومات الوطنية والمحلية وللمؤسسات التجارية والأسر أن تحقق

التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وأوجه الترابط بينها من أجل تحديد الأركان الأساسية لأنماط العيش المستدامة التي يمكن أن تصلح للجميع.

ويجب أن تكفل الخطة الجديدة هئية بيئة مواتية للحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والمحلي، مع مراعاة أن احترام حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والشفافية والمساءلة وسائل مهمة لتحقيق جميع أبعاد التنمية المستدامة. ونظرا إلى أن التنمية المستدامة هي محصلة أعمال جميع الأسر، فمن المهم أن يكون جميع أصحاب المصلحة قادرين على المشاركة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

وبناء على ذلك، نتقدّم بالتوصيات التالية، علاوة على تلك المذكورة أعلاه:

- (أ) ضمان حصول جميع الأسر على الطاقة؛
- (ب) زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي؛
- (ج) تحسين جودة التربة، والحد من تحاقها ومكافحة التصحر؛
- (د) كفالة توفر المياه والأمن الغذائي لجميع الأسر.

تحويل الاقتصادات من أجل إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع

يجب أن تدعم الخطة الجديدة التحول الاقتصادي العميق من أجل إنهاء الفقر وتحسين سبل عيش الأسر كافة. ويجب العمل على أن يكون النمو سريعا ومنصفا وشاملا وطويل المدى للتغلب على تحديات البطالة، لا سيما فيما يخص النساء والشباب.

ويجب إعطاء الأولوية القصوى لإيجاد فرص عمل جيدة ولائقة، وضمان توفر سبل العيش من أجل جعل النمو نموا شاملا وضمان أن يؤدي إلى الحد من الفقر وعدم المساواة. غير أن هذا لا يكفي. فالناس يحتاجون إلى التعليم والتدريب وصقل المهارات التي يحتاجونها من أجل النجاح في سوق العمل وتلبية طلب المؤسسات التجارية على عمال أكثر مهارة.

وستؤدي السياسات الداعمة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم إلى تعزيز قدراتها على إيجاد قيمة مضافة عن طريق الابتكار واستيعاب التكنولوجيات الجديدة وإنتاج نوعية أفضل من المنتجات وزيادة تنوعها. ويجب أن تتيح الحكومات بيئة مستقرة تمكّن المؤسسات التجارية من الازدهار، علاوة على وضع أطر تنظيمية بسيطة وذكية تنظم بدء المشروعات التجارية وتشغيلها وإغلاقها.

وفي ضوء ما سبق، نتقدّم بالتوصيات التالية:

- (أ) تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير الحماية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع؛
- (ب) زيادة عدد الوظائف الجيدة واللائقة وتأمين سبل العيش؛
- (ج) خفض عدد الشباب غير المتحقيين بالتعليم أو العمل أو التدريب؛
- (د) تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال توفير إمكانية حصول الجميع على الخدمات المالية والتمتع بالهياكل الأساسية؛
- (هـ) خلق بيئة مواتية للأعمال التجارية، وتعزيز القدرة على مباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك عمل الشباب والنساء لحسابهم الخاص؛
- (و) تعزيز مرونة ترتيبات العمل من أجل التوفيق بين العمل والحياة الأسرية؛
- (ز) الاعتراف بالعمل غير مدفوع الأجر داخل الأسرة والمكافأة عليه.

بناء السلام وضمّان شفافية المؤسسات العامة ومساءلتها

إن أهم شرط إنساني لبناء مجتمعات يعمها السلام والازدهار هو خلاؤها من الصراع والعنف. فالدول التي تتمتع بالقدرة والاستجابة والمجتمعات التي تراعي احتياجات الأسر في وسعها أن تبني حكومات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة وتلبي احتياجات الأسر. ويجب أن يحدث تحوّل جوهري نحو التسليم بأن السلام والحكم الرشيد ركنان أساسيان لرفاه الأسر.

وينبغي للمجتمعات أن تتحاور من خلال المؤسسات، بحيث تتعاون السلطات الوطنية والمحلية مع الأسر من أجل الحد على وجه السرعة من الفساد وغسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب وإخفاء ملكية الموجودات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات.

وفي ضوء ما سبق، نتقدّم بالتوصيات التالية:

- (أ) ينبغي الإقرار بأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع أفراد الأسرة عنصر ضروري لكفالة رفاه الأسرة والمجتمع ككل؛
- (ب) ينبغي الحد من الفساد والرشوة ومحاسبة المسؤولين؛
- (ج) ينبغي كفالة شفافية التدفقات المالية وتعزيز مشاركة الجمهور وإشراك هيئات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

إقامة شراكة عالمية جديدة

التوصيات:

- (أ) ينبغي أن تستند الشراكة العالمية الجديدة إلى تعاون حقيقي من أجل تعزيز الإنصاف والتضامن وحقوق الإنسان والتنمية والرخاء لجميع الأسر في العالم؛
- (ب) ينبغي أن تدمج الشراكة البرامج البيئية والإنمائية وأن تعالج أسباب الفقر وأعراضه بطريقة شاملة ومتكاملة.
-